جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة	
عنوان المداخلة	دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر
الإسم واللقب	حميد بوزيدة
المؤهل العلمي	/
الوظيفة	استاذ
التخصص	/
المؤسسة	جامعة بومرداس
ملاحظات	/

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر

مقدمة:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، باعتبارها قاطرة التنمية في المجتمعات المتقدمة والنامية بصفة عامة، ووفقا لما ورد بدراسة حديثة صادرة عن الأمم المتحدة،" فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على أن تكون محركات استثمارية رائدة في التنمية، وان هناك حاجة إلى الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه المؤسسات لتحفيز النمو والتنمية من خلال الاستثمار وإتباع سياسات محددة لتقليل العوائق التي تواجهها، مع المبادرة إلى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح جزءا أساسيا في الاقتصاد المحلى" .

ولقد استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،أن تبرهن على فعاليتها في ترقية النشاط الاقتصادي فهي تقوم بدور فعال في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية مما جعلها تكتسب مكانة كبيرة جعلتها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذاالقطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية.

في الجزائر يمكن رد نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مرحلة الاستقلال، حيث وجدت العديد من الوحدات الاقتصادية، كان أغلبها صغير الحجم، يملكها الأوربيين، وارتبط دورها بأهداف المستعمر، ومع الاستقلال، ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات، خضعت نسبة كبيرة منها إلى التأميم ليتم تهميشها مع انطلاق تنفيذ إستراتيجية التنمية عام 1967، حيث حدد مجال تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكان أن أشرفت الدولة عن طريق مؤسساتها الاقتصادية على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن السياسة الاقتصادية التي اعتمدت على الصناعة الثقيلة كمحرك للتنمية، جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا ثانويا لم يحض باهتمام إلا مع نهاية السبعينات، ففي المخطط الرباعي الثاني 74-1977، وفي إطار سياسة اللامركزية كانت هناك محاولات للنهوض بهذا القطاع، تم تجسيدها في برامج التنمية المحلية، إذ تم إنجاز العديد من الوحدات الاقتصادية ذات البعد المحلي، كانت كلها من نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن بعدها الاقتصادي والاجتماعي لم يتحدد كمؤسسات يمكن أن يكون لها دورا إلا مع انطلاق المخطط الخماسي الأول، الذي تم خلاله إدماج القطاع الخاص بمختلف قطاعاته في الحياة الاقتصادية ليشكل مع المؤسسات المحلية معالم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبح لها فيما بعد دورا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا تلعبه بجانب المؤسساتالكبيرة، خاصة مع نهاية الثمانينات في إطار التحولات الاقتصادية العميقة التي تعرفها الجزائر.

نحاول في هذه الورقة البحثية الوقوف علي الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، من خلال تحديد مساهمتها في النشاط الاقتصادي.

تكمن أهميه هذه الورقة البحثية في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية ومتداولة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، ومقرري السياسات التنموية في مختلف الدول، المتقدمة أو النامية منها، خاصة في الوقت الراهن الذي يتسم بتحولات اقتصادية عميقة كان لها أثر واضح على أهمية ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أولا : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال

يمكن تقسيم الفترة الممتدة من الاستقلال إلى الآن إلى مرحلتين بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك وفقا للتوجه الاقتصادي للجزائر فبعد الاستقلال شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا ثانويا مكملا فقط، أما بعد التحول إلى اقتصاد السوق تزايد أولويتها تدريجا في سياسات الدولة إلى أن أصبحت تشكل الأساس في محاربة مختلف المشاكل التنموية التي تعيق تحقيق التنمية المنشودة في الجزائر.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الفترة 19لاستقلال 62- 1988 :

اعتمدت الجزائر غداة في سياستها التنموية على الصناعات الكبيرة " الصناعات المصنعة "، التابعة للدولة والممولة من خزينتها، بالتالي فقد احتكرت الدولة الاستثمار ولم تشجع القطاع الخاص، وهو ما عرقل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وهمشها فأصبحت أغلبها عمومية، والتي تفتقد الكثير من الخصائص التي تميز هذا النوع من المؤسسات.

لقد ورثت الجزائر باستقلالها سنة 1962م نوعين من الصناعات : الاستخراجية والصناعات الصغيرة جميعها تابعة للقطاع الخاص، قامت الدولة بعد ذلك في إطار إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بإنشاء قطاع الدولة الصناعي الذي توسع تدريجيا عن طريق تأميم الأملاك الشاغرة وتأميم رأس المال الأجنبي الصناعي إضافة إلى بناء استثمارات صناعية جديدة، بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد وضعت تحت إشراف الجماعات المحلية (الولاية أو البلدية)[1]، وقد حورب القطاع الخاص عموما باعتباره تهديدا للنهج الاشتراكي المتبع، وذلك من خلال القيود الضريبية الحازمة التي تكبح نمو المؤسسة بحرمانها من جزء كبير من التمويل الذاتي، إضافة إلى التشريعات المتعلقة بالعمل وكذا غلق مجال التجارة الخارجية أمام القطاع الخاص بشكل عام[2]، فقد أصبحت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام سنة 1978 م 35 % بعدما كانت 66%سنة 1966[3]

ومع بداية سنة 1982 م نال القطاع الخاص متنفسا بصدور قانون الاستثمار الجديد في 1982 م، فقد حضي بدور في تحقيق أهداف التنمية إذ حددت ثلاث أهداف أساسية للاستثمارات الوطنية الخاصة مع الإبقاء على القيود المعيقة له حيث تم فيه تسقيف الاستثمار الخاص بـ 30 مليون دينار للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة و10 مليون دينار للمؤسسات الفردية، كما

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي " مثال الجزائر "، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 م، ص 362.

[2] conseil nationale économique et social, projet de rapport ***: pour une politique de développement de la pme en Algérie***, Algérie, 2002, p 9

[3] عبد العزيز وطبان، *الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره*، الجزائر : الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992.

تم تحديد نسبة التمويل من البنوك بالنسبة للمؤسسات الخاصة بـ 30 % من قيمة الاستثمار، وقد تم في سنة 1983 م إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة تابع لوزارة التخطيط وتهيئة الإقليم، مهمته توجيه الاستثمار الخاص إلى نشاطات ومناطق بشكل يتماشى مع حاجات التنمية وضمان تكامله مع القطاع العام وكذا ضمان تكامل تام للاستثمار الخاص مع الخطط الموضوعة"[4] أدى ذلك إلى إقبال على الاستثمار حيث تم تسجيل 10000 مشروع إلا أن عدد المشاريع التي تم تجسيدها يمثل 15 % من المشاريع التي وافق عليها ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة[5] وهو ما يبين نجاح القيود الموضوعة في تحقيق هدفها.

وتأكيدا على السعي لإشراك القطاع الخاص في التنمية فقد جاء في الميثاق الوطني سنة 1986 م الباب الأول، الفصل الثالث "إن تنويع الفروع الصناعية يستلزم أن تتاح الفرصة أمام القطاع الخاص كي يقدم مساهمة في مجهود التنمية الشاملة بتعبئة الادخار الوطني بصفة أوسع عن طريق إقامة وحدات إنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم... "[6]، إن الإشارة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كشريك في التنمية لا يعبر عن رغبة في التخلي عن التوجه الاشتراكي، بل هو تأكيد على تسقيف حجم الاستثمار الخاص فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تختص بصغر رأسمالها، إذ لم تكن الدولة لتسمح بإنشاء مؤسسات كبيرة خاصة، فقد جاء في ميثاق 1986 : " إن مكانة ودور القطاع الوطني الخاص يتحدد على ضوء المبدأ القائل بأنه لا يجوز أن تتحول الملكية الخاصة إلى مصدر للسيطرة الاجتماعية، كما لا يجوز أن تُتَّخذ ذريعة لجعل العلاقة بين المالك والعامل قائمة على أساس الاستغلال.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 1988

اعتبارا من سنة 1988 م شهدت الجزائر تحولا جذريا، فقد كشف انخفاض سعر البترول سنة 1986 م فشل النهج الاشتراكي في توفير التنمية المطلوبة التي يمكن أن تصمد أمام الأزمات، ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج الاشتراكي ، فصدر قانون الاستثمار في 19 جويلية 1988 م الذي أزال سقف الاستثمار الخاص كما سمح للمستثمرين بالاستثمار في أكثر من مجال بالتالي فقد أفسح المجال أمام القطاع الخاص، خلال الفترة 1988 م –1990 م سجلت الغرفة التجارية الوطنية والتي كانت مكلفة بملف الاستثمار الخاص أكثر من 2000 مشروع إلا أن 20% منها فقط تم تجسيده، أُرجع ذلك إلى الارتفاع المحسوس في تكاليف المشاريع نتيجة انخفاض قيمة الدينار[7].

توالت بعد ذلك التشريعات والإجراءات التي تؤسس للتوجه الاقتصادي الجديد، والتي تدعم القطاع الخاص وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد، يمكن إيجازها في النقاط الآتية :

---

[4] Conseil nationale économique et social, Op.cit., p 9-10 .

[5] Ministère de la petite et moyenne entreprise, rapport sur ***stratégie de développement de la petite et moyen entreprise***, Algérie, 2002,p 5.

[6] عبد العزيز وطبان، مرجع سق ذكره، ص 237 .

[7] Ministère de la petite et moyenne entreprise, Op.cit., p 6.

■ في سنة 1990 م صدور قانون النقد والقرض الذي ألغى الامتيازات التي كانت تحظى بها المؤسسات العمومية فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك، كما فتح المجال أمام البنوك الخاصة وهو ما أعطى دفعا للقطاع الخاص عموما وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد.

■ سنة 1993 م صدور المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار الذي أعطى الحرية الكاملة للاستثمار الخاص، كما منح امتيازات عدة للمستثمرين الخواص وبشكل خاص للاستثمار في المناطق الخاصة، وقد أنشئ بموجبه وكالة لترقية ودعم الاستثمار مكلفة بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم.

■ في سنة 1994 م إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمتها تهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات من أجل الاعتماد عليها كأحد ركائز التنمية في ظل التوجه الاقتصادي الجديد.

■ في سنة 1995 م صدور الأمر 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1995 م المتعلق بخوصصة المؤسسات والذي ألحق عدد كبير من المؤسسات العمومية بالقطاع الخاص.

■ في سنة 1996م تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بموجب المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م، تقع تحت سلطة رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مهمتها أساسا هي تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع وربط مؤسساتهم بعلاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.[8]

■ في سنة 2001 م صدر الأمر رقم 01-05 المؤرخ في 20 أوت 2001 م بخصوص ترقية الاستثمار وقد تضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، دورها استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم إضافة إلى تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع، إضافة إلى تسيير صندوق دعم الاستثمار الذي أنشأ بموجب هذا الأمر، كما تضمن الأمر إنشاء المجلس الوطني للاستثمار يرأسه رئيس الحكومة، مهمته الأساسية السعي لترقية الاستثمار من خلال اقتراح الإستراتيجية الملائمة لتطويره والإجراءات المرافقة لذلك.[9]

■ صدر في نفس السنة (2001 م) القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001م الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شكل هذا القانون تحولا رئيسيا بالنسبة لهذا القطاع والذي ركز على المحاور الرئيسية التالية:[10]

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

---

[8] الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96 –296 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ، الجريدة الرسمية رقم 52، 11 سبتمبر 1996، المواد رقم 4،6.

[9] الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01–03 يتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47، 22 أوت 2001 ، المواد رقم 6، 21.

[10] . الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 –18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، 15 ديسمبر 2001

- ترقية المناولة على اعتبار أنها الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- في سنة 2002 م تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 م، بهدف إزاحة عقبة الضمانات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تطلبها المؤسسات المالية مقابل القروض المقدمة، من أجل إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات. وقد حدد المرسوم الرئاسي المؤرخ في 19أفريل2004 م حدد القانون الأساسي للصندوق وآليات عمله.
- في سنة 2003م تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمته ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، من أجل إعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- في سنة 2005م تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تسعى لتحقيق الأهداف التالية:[11]
  - جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
  - ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط.
  - إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشطات الاقتصادية.

من خلال تتبع المراحل السابقة يبدوا جليا تزايد اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بالنظر لعدد التشريعات وتسارع وتيرة إصدارها مؤخرا، وهو ما يعبر عن الاتجاه نحو إعطاءها دورا أكبر في مختلف السياسات التي يتم تبنيها حاليا ومستقبلا.

ثانيا: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

يمكن تقييم تجربة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال النقاط الآتية :

[11] Agence nationale de développement de la PME, missions et stratégie, disponible sur :<www.andpme.org.dz.>(consulté le 30 nouvembre2016).

1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة بما يدل على نجاح الهيئات التي تم تشكيلها في خلق العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوضح الجدول والشكل المواليان تطور تعدادها في الفترة 2009 -2015 .

الجدول 01 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات / القطاع القانوني	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع الخاص	245842	482892	511856	550411	601583	716363	716895
القطاع العام	874	572	572	557	557	542	532
الحرف التقليدية	96072	135623	146882	160764	175676	194562	217142
المجموع	342788	619072	659309	711832	777816	852053	934569

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص م الأعداد: 23 سنة 2013، العدد 26 سنة 2015،العدد 28 سنة 2016

نستنتج من الجدول أعلاه ما يلي:

تزايد عدد المؤسسات اعتبارا من 245348 مؤسسة سنة 2001 إلى 934569 مؤسسة سنة 2015ويعود ذلك إلى تزايد أهمية مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بفعل جهود الدولة المقدمة لهذا القطاع كالتحفيزات الضريبية وغيرها.

زيادة الحرف التقليدية إذ انتقلت من 64677 سنة 2001 إلى 217142 سنة 2015 كنتيجة لجهود الدولة في النهوض بالقطاع السياحي.

انخفاض عدد مؤسسات القطاع العام من 778 مؤسسة سنة 2001 إلى 552 مؤسسة سنة 2015 كنتيجة لعم التصفية والخوصصة.

2- التوزع القطاعي والجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يوضح الشكل الموالي التوزع القطاعي للمؤسسات التي تم تمويلها من طرف ANSEJ إلى غاية 31 ديسمبر 2015.

الشكل رقم (01) : عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ إلى غاية 2014/12/31

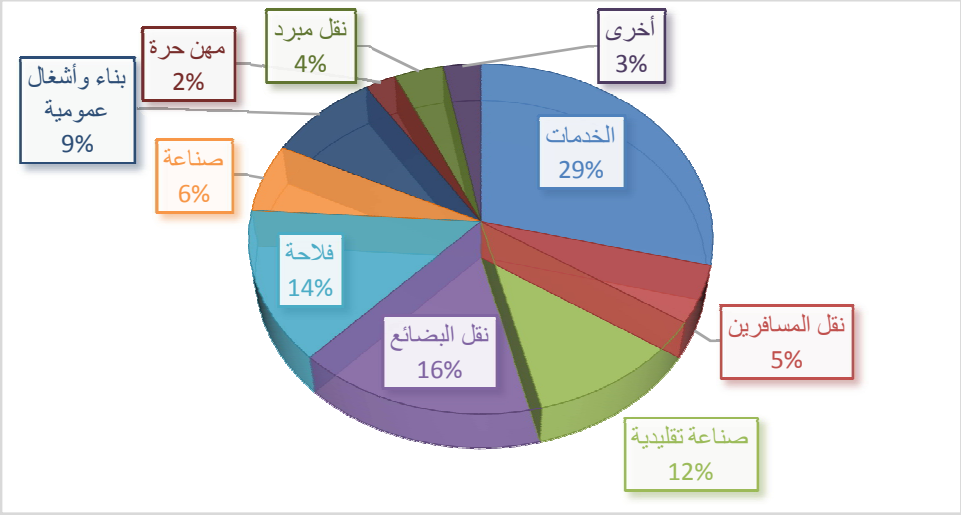

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية معلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لسنة 2016

وهو نفس التوزيع تقريبا خلال الفترة 2010 – 2016 ،ويبدو جليا من الشكل أن أغلب المشاريع الممولة لم تكن مشاريع منتجة، أغلبها خدمية، ونجد نسبا ضئيلة بالنسبة للمشاريع الصناعية والفلاحية هذه المشاريع التي تتلاءم أكثر ومتطلبات التنمية في الجزائر لا تحظى بإقبال من طرف صغار المستثمرين، يرجع ذلك لكون المؤسسات الخدمية أكثر جاذبية في ظل بيئة الأعمال في الجزائر(سهولة التسيير، قلة الإجراءات البيروقراطية، الربحية....) .

وفيما يخص التوزع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في المناطق الحضرية وبالقرب من التجمعات الكبرى كالجزائر، وهران، تلمسان، عنابة، قسنطينة، سطيف، تيزي وزو، البليدة ، كما أنه يوجد تباين كبير بالنسبة لتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف مناطق الوطن، ففي سنة 2015 حوالي (10%) من المشاريع التي قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويلها تقع في العاصمة و حوالي (15 %) منها تتوزع على ثلاث ولايات كبرى (وهران، بجاية، تيزي وزو[12]، يرجع ذلك لوجود بنية تحتية أقوى في هذه المناطق، وفرص نمو أكبر لهذه المؤسسات .

وبالنظر الى التوزيع الجغرافي ل م ص م الخاصة لسنة 2016 فإنها تركزت في الشمال بنسبة 69.56%، و 21.83% بالهضاب العليا ، و 8.61% بالجنوب.

[12] نشرية معلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمارلسنة2016

الجدول 2 تركز ال م ص م الخاصة' الاشخاص المعنوية) حسب الجهات

الجهات	عدد م ص م سنة 2016 أشخاص معنوية	نسبة التركز %
الشمال	400615	69.56
الهضاب العليا	125696	21.83
الجنوب	49595	8.61
المجموع	575906	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم(الجزائر) نشرية المعلومات الإحصائية العدد: 30

3- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:

تعتبر البطالة من المشاكل الاجتماعية في اقتصاديات الدول، وفي هذا الإطار ومن اجل التخفيف من حدتها سعت السلطات العمومية الجزائرية إلى إيجاد حلول مناسبة لها بجميع الطرق الممكنة، ومنذ تبني الجزائر نظام اقتصاد السوق تم اعتبار تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحلول البالغة الأهمية في الحد من البطالة، في المقابل جاء هذا النظام ببرامج أخرى كبرنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 مؤسسة تساهم بنسبة 30 % من إجمالي عمالة المؤسسات العمومية، وبالتالي تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يساهم في التأثير بشكل أو بآخر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ويمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل من خلال الجدول الموالي.

الجدول 3 مساهمة الم .ص .م في توفير مناصب الشغل

الوحدة: منصب شغل

السنوات / المؤسسات	2001	2005	2010	2012	2013	2014	2015
المؤسسات الخاصة	503541	888829	1577030	1728046	1953636	2110665	2327293
المؤسسات الخاصة	74763	76283	48656	48415	48256	46567	43727
الصناعة التقليدية والحرفية	158758	192744	-	-	-	-	-
المجموع	737062	838504	1625686	1776461	2001892	2157232	2371020

المصدر: mipmepi.gov.dz Statistiques PME

يشير الجدول الى تزايد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة لأخرى، حيث ارتفع عدد العمال بهذه المؤسسات من 737 062 عامل سنة 2001 الى 2 371 020 عامل سنة 2015، وتعزى هذه الزيادة الى جهود الدولة من اجل النهوض بهذا القطاع ، كما يشير الجدول الى القطاع الخاص استحوذ على مناصب الشغل المحدثة بفعل التحفيزات التي منحت للقطاع الخاص ضمن قوانين الاستثمار والقوانين الضريبية وغيرها.

4- مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

4-1 -تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب طبيعة القطاع:

ساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات وصلت إلى 91.08 %نهاية سنة 2014، وبالرغم من تسجيل انخفاض طفيف سنة 2016 بنسبة 5.45 % إلا أن الأمر يكشف لنا مدى الأهمية التي يمكن أن تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في النمو الاقتصادي الجزائري، وعليه فإن توفير الدعم والتحفيز المستمر لهذا القطاع يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول 4 تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب طبيعة القطاع

(الوحدة: مليار دج)

طبيعة القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة القطاع العام في PIB(مليار دج)	827.53	923.34	844.02	640.39	716,10	831,32
النسبة من مجموع الناتج الداخلي الخام لكل سنة %	15.02	15.23	11.06	8.92	12.67	14.37
مساهمة القطاع الخاص في PIB(مليار دج)	4681.68	5137.46	6784.02	6393.95	4932.80	4950.72
النسبة من مجموع الناتج الداخلي الخام لكل سنة %	84.98	84.77	88.94	91.08	87.33	85.63
المجموع(مليار دج)	5509.21	6060.80	7628.04	7174.73	5648.90	5782.04

Source :Ministère de l'industrie et de la PME : les Bulletins des informations statistique 2010-2016 - *http://www.mipmepi.gov.dz* -

يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات مقارنة بمؤسسات القطاع العام، حيث بلغت هذه النسبة 91.08 % من مجموع الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2014 مقابل 8.92 %للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، كما أن التراجع المسجل في سنتي 2015-2016يعود الى انخفاض كل من سعر برميل النفط و قيمة الدينار الجزائري مقارنة باليورو والدولار ليسجل أدنى مستوياته مقابل ارتفاع نسبة التضخم وهو ما أثر سلبا على القطاع الخاص،وبالرغم

من ذلك تبقى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام مؤشر لمدى الأهمية التي أكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي فإن توسيع عدد الاستثمارات الخاصة يعتبر أمرا أكثر من ضروري في إطار عمليات تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أشار التقرير الذي نشره البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الأداء الاقتصادي الجزائري يتواصل في التأثر بانخفاض أسعار البترول الذي انتقل من 99 دولار للبرميل في سنة 2014 إلى 53 دولار للبرميل في 2015 ليستقر عند 45 دولار في سنة 2016 ، وأشار التقرير إلى أن نشاط الصناعة خارج قطاع البترول والغاز لم تتعد 5% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016 مقابل 35 %أواخر الثمانينات، مبرزا أن السلطات تعتزم إعادة تصنيع الجزائر(إعادة توجيه الجزائر نحو الصناعة).

2-4 -تطور القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص (2010-2015):

يسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري وصناعة الجلود، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في المجال الفلاحي1918.67مليار دج، وفي قطاع البناء والأشغال العمومية 1513.60 مليار دج، أما في قطاع النقل والمواصلات بلغت مساهمته 1401.42 مليار دج، بينما لا يزال القطاع الصناعي في نمو بطئ نوعا ما مقارنة ببعض القطاعات فلم تتعد مساهمة القطاع الخاص 309.86 مليار دج، في حين سجلنا أكبر مساهمة في قطاع التجارة حيث تمثل مساهمة القطاع الخاص ما قيمته 2780.96 مليار دج (المجموع 7924.51م دج) وهي نتيجة حتمية نظرا لتخلي الدولة الشبه الكلي عن قطاع التجارة منذ بداية التسعينات وتوجه الكثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته الدواوين المختصة في مجال التجارة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 5 تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقيمة المضافة (مليار دج).

طبيعة القطاع	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	839.24	11.70	1187.93	13.90	1313.36	14.22
مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة	4681.68	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.30	7338.65	86.10	7924.51	85.78
المجموع	5509.21	100	6060.80	100	6606.40	100	7580.43	100	8526.58	100	9237.87	100

Source : Ministère de l'industrie et de la PME : Bulletin d'informations statistique, mai 2017 : *http://www.mipmepi.gov.dz.*

تشير بيانات الجدول أن القطاع الخاص إلى بداية تكوين قاعدة اقتصادية في الجزائر والتي تتطلب دعمها بشكل ملموس خاصة فيما يتعلق بتطوير الأسواق ومجالات بالتسويق، وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصاد الموازي الذي يمثل القوة التي تدمر القطاعات الاقتصاديات الناشئة

الخلاصة:

من خلال هذه المداخلة تمكنا من ابراز الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال تبيين مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، كم تم التوصل الى النتائج التالية:

- تزايد اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بالنظر لعدد التشريعات وتسارع وتيرة إصدارها مؤخرا، وهو ما يعبر عن الاتجاه نحو إعطاءها دورا أكبر في مختلف السياسات التي يتم تبنيها حاليا ومستقبلا.
- تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في المناطق الحضرية وبالقرب من التجمعات الكبرى.
- تمكنت المؤسسات والمتوسطة في الجزائر من إحداث مناصب الشغل وبدرجة كبيرة جدا في القطاع الخاص ، وتعزى هذه الزيادة إلى جهود الدولة في النهوض بهذا القطاع .

المراجع:

1. الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01–03 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47، 22 أوت 2001 ، المواد رقم 6، 21.
2. الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01 –18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، 15 ديسمبر 2001
3. الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96 –296 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ، الجريدة الرسمية رقم 52، 11 سبتمبر 1996، المواد رقم 4،6.
4. عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره، الجزائر : الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992.
5. محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي " مثال الجزائر "، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 م.
6. نشرية معلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمارلسنة2016
7. وزارة الصناعة والمناجم(الجزائر) نشرية المعلومات الإحصائية العدد: 30
8. Agence nationale de développement de la PME, missions et stratégie, disponible sur :<www.andpme.org.dz.>(consulté le 30 nouvembre2016).
9. conseil nationale économique et social, projet de rapport *: pour une politique de développement de la pme en Algérie*, Algérie, 2002
10. Ministère de l'industrie et de la PME : Bulletin d'informations statistique, mai 2017 : *http://www.mipmepi.gov.dz*
11. Ministère de la petite et moyenne entreprise, rapport sur *stratégie de développement de la petite et moyen entreprise*, Algérie,
12. مراجع تم الاستفادة منها:

–عثمان لخلف،**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها** دراسة حالة الجزائر 2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة من جامعة الجزائر.(تم الاستفادة منها)